

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح [دليل من الأردن]

من إعداد الباحث

عماد محمد على أبوعجيلة + علاء حمدان

الجنسية/ ليبي

عضو هيئة تدريس بجامعة السابع من أبريل الزاوية-ليبيا، منذ 2001 إلى الآن.

البريد الألكترونى:bahemad66@yahoo.com

العنوان البريدي: صندوق بريد: 15590 الزاوية الغربية-ليبيا

الهاتف النقال) 00218914976003

أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)

الملخص باللغة العربية

هدف الباحثان في هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، لإدارة الأرباح (**Earnings Management**) – باعتبارها أحدى العوامل التي مهدت لظهور الأزمة المالية الحالية– من ناحية، ثم قياس مستوى الحوكمة المؤسسية داخل تلك الشركات، ومن ثم تأسيس علاقة بين ذلك المستوى، و مدى ممارسة تلك الشركات لإدارة الأرباح، من ناحية أخرى.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحثان العديد من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم مع بيانات هذه الدراسة. حيث تمثلت تلك الأساليب في اختبار ذات الحدين **(Binomial Test)** لغرض اختبار الفرضية الأولى، كما تم استخدام اختبار **(One Sample T-Test)** لاختبار الفرضية الثانية، والذي يعتبر من الاختبارات المعلمية التي تختبر توافر خاصية التوزيع الطبيعي في البيانات. أما فيما يخص الفرضية الثالثة، فقد تم استخدام اختبار **(Binary Logit)**.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها، أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة **2001–2006** بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات والذي يظهر جليا في سنتي **2005** و **2006**. حيث كانت سنة **2005** هي أقل السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت نسبة الممارسة فيها **2%** فقط من شركات العينة ، في المقابل كانت سنة **2006** هي أكثر السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت نسبة الممارسة فيها **62%** من شركات العينة. بالإضافة إلى أن العلاقة بين إدارة الأرباح والحوكمة المؤسسية هي علاقة عكسية، بحيث كلما ارتفعت درجات الحوكمة المؤسسية في الشركة كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح.

وبناء على النتائج السابقة فقد أوصى الباحثان بالعديد من التوصيات والتي من أهمها: العمل على دعم كافة الجوانب المتعلقة بالحوكمة المؤسسية داخل الشركات الصناعية، عن طريق تفعيل مختلف العناصر المكونة لها، والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، ومنحهم الاستقلالية التي تساعدهم على القيام بالمهام المنوطة بهم، وذلك لتفادى الآثار الجسيمة للأزمات المالية التي قد تتعرض لها تلك الشركات من جراء ضعف الجوانب التطبيقية لمبادئ الحوكمة المؤسسية بداخلها.

مقدمة

في سياق العديد من الأزمات والفضائح المالية التي أحدقت بموثوقية القوائم المالية المنشورة، ومصداقية معديها والمدققين لها، فقد اتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة إلى تأسيس علاقة بين الحوكمة المؤسسية التي تتمتع بها مختلف المؤسسات، والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية التي تقوم بإعدادها تلك المؤسسات، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة. الأمر الذي يقضي بأن تحتوى تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله.

وبالرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد تستغل من قبل المديرين بالشركة لتحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الشخصية، (مثل العمل على تحقيق مستويات أرباح مستهدفة من أجل زيادة مكافأتهم، أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية) والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى دخل الفترة المحاسبية، والذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة. الأمر الذي أدى بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح.

ونظرا لما ترتب على هذه الظاهرة (إدارة الأرباح) ، من تضليل وطمس للحقائق، والذي نجم عنه العديد من الفضائح والانهيارات لكبرى الشركات العالمية والتي من أشهرها Enron & WorldCom، فقد لاقت اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المنظمات المهنية. وفى هذا السياق فقد ألقى

Arthur Levitt رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية الأسبق (SEC) عام 1998 خطاباً مشهورا فـــي مركـــز جامعة نيويورك للقانون والأعمال تحت عنوان (لعبة الأرقام)، أدان فيه ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة مـــن قبل الشركات الأمريكية. حيث بين أن هذه الشركات ما زالت مستمرة في استخدام ممارسات إدارة الأرباح، وأن هناك العديد من الأسئلة أثيرت حول قدرة الشركات العامة على رقابة غش الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، ودعا إلى تغييرات ثقافية أساسية في إدارة الشركات ، كما دَعا لتقوية الحوكمة المؤسسية من خلال تحسين فعالية لجـــان التـــدقيق وتقويتها وأنْ تكونَ أكثر يقظة وحرصا في أداء وظائفها الإشرافية، بالإضافة إلى رقابة أكبر و إلى الحذر من عمليات إعداد التقارير المالية المحرفة (Levitt ,1998).

لقد أثبتت نتائج دراسات عديدة في دول متقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وجود هذه الظاهرة (**Qiang & Terry, 2005**)، وبينت مدى تأثيرها على تقييم السوق للشركة (التي تعمل على إدارة أرباحها) وحاولت إيجاد الحلول المناسبة لها، حيث أن ظاهرة إدارة الأرباح تحمل في طياتها خداعاً للمستخدمين(حسب ما يرى بعض الكتاب).

وقامت دول عديدة بتبني وتفعيل دور الحوكمة المؤسسية للحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال عقد المـــؤتمرات والندوات، وإصدار القوانين والتعليمات المتعلقة بمتطلبات تلك الحوكمة التي تتميز بدرجة من الجودة، تتمثل في وجـــود مجلس إدارة مستقل، وبحجم مناسب، يشرف ويراقب أعمال الإدارة التنفيذية، ويراجع تطبيـــق الخطـــط الإســـتراتيجية للشركة، ويتدخل بفاعلية عند الضرورة، ويعي تماماً الخطط التشغيلية السنوية للشركة ويراقبها، ويشكل لجـــان تـــدقيق تتمتع بالاستقلالية والخبرة المالية الكافية وتقوم بواجباتها المنوطة بها على أكمل وجه، الأمر الذي يمكن أن يعمل علـــى الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح والتحكم بها **(Jean et al, 2004) (April Klein, 2000).**

وسيتم التعرض لكل من مفهومي الحوكمة المؤسسية وإدارة الأرباح على النحو التالي:

أولا :الحوكمة المؤسسية

تمهيد

لقد أدت الفضائح المحاسبية في الشركات الكبيرة مثل **(WorldCom)**ووردكوم وانرون **(Enron)** ، وتـــايكو **(Tyco)**)، إلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين، وكان غالبا ما يعزى سبب الفشل في مثل هذه الشـــركات إلـــى ضـــعف الرقابة الداخلية لدى تلك الشركات . وقد كان نتيجة هذه الفضائح، أن تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقوانين للحد مـــن وقوع مثل هذه الفضائح مرة أخرى، وكان من ضمنها قانون سيربنس – أوكسلي **(Sarbanes-Oxley Act)** ،الذي فرض على الشركات -التي يتم تداول أسهمها في الولايات المتحدة الأمريكية -تطبيق مجموعة مـــن قواعـــد الحاكميـــة المؤسسية . وفي العام **2003** تبنى سوق نيويورك مجموعة إضافية من قواعد الحوكمة المؤسسية وأوجب علـــى جميـــع الشركات المدرجة أسهمها للتداول في السوق المالي تطبيقها **(Agrawal & Chadha, 2004).**

مفهوم الحوكمة المؤسسية

تعرف الحوكمة المؤسسية بأنها : الآلية التي تقد م ضمانة لممولي المنشأة بـــأنهم سيحصـــلون علـــى عوائـــد مـــن استثماراتهم في هذه المنشأة **(Vishny & Shleifer, 1997)** ،وينظر إليها كذلك على أنها احد حقول الاقتصاد الـــذي يعنى في البحث عن الطرق التي تحقق الكفاءة الإدارية أو تضمنها، كما أنها تعنى بالتحفيز على الكفاءة الإ دارية من خلال استخدام آليات معينة . ويرى بعض الباحثين بأن الحوكمة المؤسسية إنما هي مفهوم واسع يشتمل على عدة معاني بداخله يخدم كل معنى منها هدفا معينا. وفى هذا الصدد فقد أشارت **(Cattrysse, 2005)** ، بأنه يمكن النظر إلـــى الحوكمـــة المؤسسية على أنها المنهج المتبع من قبل أصحاب المصالح في الشركة لمراقبة مصالحهم الخاصة، وكذلك فهي تعبير عن النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها. كما تعبر الحوكمة المؤسسية أيضا عـــن الأنظمـــة والعمليـــات الموجودة ضمن الشركة والتي تحدد الأهداف وتعمل على مراقبة تحقيقها بما ينسجم مع قيم الشركة، وتعنى كـــذلك القيـــام بالأعمال بطريقة أفضل، مما يؤدي إلى تحسين علاقات الشركة مع مساهميها وتحسين الجودة الإدارية وتشجيع التفكيـــر

على المدى الطويل، والتأكيد على مقابلة احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات، والتأكيد على أن الإدارة التنفيذيـــة مراقبة بشكل يضمن قيامها بالأعمال.

ويعتبر تعريف منظمة التعـــاون الاقتصــــاد ي والتنميــــة **Organization for Economic Operation and Development Co (OECD)** من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم الحوكمة المؤسسية حيث عرفــت بأنهـــا : النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيـــع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصـــحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة . ومن خلال ما سبق يتم التزود بالآلية التي تساعد على تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق تلك الأهداف والرقابة عليها. **(Principles of Corporate Governance, 2004).**

أهمية الحوكمة المؤسسية

يعتبر نظام الحوكمة المؤسسية الجيد من الأمور الهامة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات، مثل ضمان ممارساتهم لحقوقهم كاملة داخل الهيئات العامة، بما في ذلك حق انتخـــاب أعضـــاء مجلـــس الإدارة، والشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب، واحتفاظ المنشأة بسجل واضـــح للمســـاهمين، وأســـلوب مضمون لتسجيل الملكية، كما أن نظام الحاكمية المؤسسية هام للمساهمين، سواء أكانوا في موقع المســـؤولية المباشـــرة بالإدارة أم خارجها (**البشير2003).**

ويساعد نظام الحوكمة المؤسسية الجيد كذلك على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، ويـــنظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحاكمية المؤسسية الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها. بالإضافة إلى أنها تساعد على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المنشأة والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال **(2004, الهنينى)**. وتساعد أيضا في تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته**(Cattrysse, 2005).**

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن الحوكمة المؤسسية الجيدة تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي، والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، من خلال تأكيدها علـــى الشـــفافية فـــي معاملات الشركة وفي إجراءات التدقيق والمحاسبة المالية والمشتريات .كما تساهم أيضا في تحسين إدارة الشركة مـــن خلال مساعدة مديري ومجلس إدارة الشركة على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة، وضمان اتخاذ القرارات على أســـس سليمة، وتحد يد المكافآت بشكل سليم. بالإضافة إلى أنها تتيح للشركة تبني معايير تتســـم بالشـــفافية فـــي التعامـــل مـــع المستثمرين والمقرضين . ومن الممكن أن يساعد النظام الجيد للحوكمة أيضا على منع حدوث الأزمات المصرفية **(دليل تأسيس حوكمة الشركات،ص6).**

عناصر الحوكمة المؤسسية

تتمثل عناصر الحوكمة المؤسسية فيما يلي:

- **لجنة التدقيق:** تنبثق لجنة التدقيق عن مجلس الإدارة، ومن واجباتها الأساسية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للشركة، ومتابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومتابعة عمل المدقق الخارجي، وعليه يجب أن يكون لهذه اللجنـــة قدر كافٍ من الاستقلالية وأن تتمتع بالخبرة اللازمة للقيام بمهامها ومسؤولياتها بفاعلية وعلى الوجه المطلـــوب، حيـــث أثبتت الدراسات أن توفر مثل هذه الخصائص في هذه اللجنة يحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح.

ولم تغفل تعليمات الإفصاح الأردنية عن تلك الخصائص، فلقد اشترطت تكوين لجنة تدقيق داخلي للشركة تتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل، إلا أنها لم تشترط عدم وجود علاقة مع الشركة، واعتبرت العضو غير التنفيذي ذلك العضو الذي لا يكون موظفاً بالشركة أو يتقاضى راتباً منها[1].

- **مجلس الإدارة:**

إن لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بواجباتها بتفويض من مجلس الإدارة، فبينما تعتبر لجنة التدقيق الفعالة، أساسية في تهيئة التقارير المالية التي تتمتع بالثقة، يلعب مجلس الإدارة أيضاً دوراً هاماً. وفى هذا السياق يقول أعضاء لجنة **(BRC, 1999)** "أن أداء لجان التدقيق ينبغي أن يبنى على ممارسات ومواقف مجلس الإدارة برمتها" كما دعوا العديد من المنظمات المهنية إلى منح الفرصة أمام مجلس الإدارة ليكون له الدور البناء في عملية إعداد التقارير المالية، وترى عدد من الدراسات أن لبعض خصائص مجلس الإدارة تأثير على نوعية التقارير المالية، وبالتالي تأثير على مستوى إدارة الأرباح.

وبالنظر إلى التشريعات الأردنية، فلم تشترط تعليمات الإفصاح ولا قانون الشركات ضرورة الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، وفي الواقع سمح قانون الشركات بالمادة **152** الفقرة **(ج)** بما يلي " يجوز تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أو أي من أعضائه مديراً عاماً للشركة أو مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس في أي حالة من هذه الحالات على أن لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت"، أما ما يتعلق بلجنة الترشيح أو التعيين لعضوية مجلس الإدارة فقد حدد قانون الشركات الأردني أنه يتم انتخاب مجلس الإدارة بالاقتراع السري من خلال الهيئة العامة، وفي حالة استقالة أحد أعضائه، أو شغر مركز عضو في مجلس الإدارة يخلفه عضو ينتخبه مجلس الإدارة على أن يبقى تعيينه مؤقتاً حتى يعقد أول اجتماع للهيئة العامة للشركة لإقراره.

ثانيا: أدارة الأرباح

تمهيد:

خلال السنوات الماضية تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة إلى العديد من الانتقادات عن ضعف دور مدقق الحسابات في التقرير عن بعض ممارسات الإدارة التي تهدف إلى التلاعب في الأرباح أو إدارة الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستوى ربح يتمشى مع توقعات المحللين الماليين. ولقد أدى إفلاس العديد من الشركات الأمريكية الكبرى إلى أثارة الجدل حول استخدام المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية بغرض إدارة الأرباح. حيث يمكننا تقسيم إدارة الأرباح إلى نوعين: إدارة الأرباح الجيدة (**good earnings management**) وهي إدارة الأرباح التشغيلية التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر. ومن أمثلة تلك القرارات، أعطاء العمال راحة لعدة ساعات قبل انتهاء مواعيد العمل الرسمية نظرًا لأن معدل الإنجاز الحالي يفوق الخطة .أما النوع الثاني فهو إدارة الأرباح السيئة (**bad earnings management**) بهدف إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي بواسطة وضع بعض القيود الاصطناعية أو استخدام تقديرات غير منطقية. ومن أمثلة إدارة الأرباح السيئة تخفيض تقديرات مخصص الديون المشكوك فيها، وغالبًا ما تنطوي ممارسات إدارة الأرباح السيئة على بعض الممارسات المحاسبية والإدارية غير المقبولة وغير القانونية. ويتضح مما سبق أن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية (وخصوصًا الأرباح المحاسبية) من خلال استغلال بعض المرونة المنطوية في بعض السياسات المحاسبية، وممارسة التقديرات الشخصية. **(Parfet , 2000)**. ومع بداية ظهور ظاهرة إدارة الأرباح كانت المرحلة

---

[1] المادة 17 الفقرة ب من تعليمات الإفصاح الأردنية رقم 1 لسنة 1998 المعدل سنة 2004.

الأولى من مراحل البحث في هذا المجال: هي تقديم تعاريف متعددة لهذه الظاهرة، ولدوافعها، بالإضافة إلى الأساليب والتقنيات المستخدمة فيها. **وفيما يلي بعض تلك التعاريف:**

- تظهر إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون الاجتهاد أو الحكم الشخصي في التقرير المالي وفى هيكلة العمليات للتلاعب بالتقارير المالية، إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الأقتصادى الحقيقي للمنشأة، أو للتأثير على المخرجات التعاقدية المعتمدة على الأرقام المحاسبية المعلن عنها.**(Schipper, 1989).**
- تعنى إدارة الأرباح استخدام المديرين للاجتهاد في إعداد التقارير المالية بغرض، إما حجب القيمة الأساسية للشركة، أو التأثير على تخصيص الموارد لها **(Healy& Wahlen 1999).**
- يقصد بإدارة الأرباح أنها "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح"**(Partha, 2003).**

أخلاقيات إدارة الأرباح

نظرا لما يتمتع به المديرون من صلاحيات كبيرة ومطلقة داخل الشركات، فأنهم الأقدر على الفهم والإلمام بكل المعلومات المتعلقة بإعمال تلك الشركات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة أن يكون لدى هؤلاء المديرين إستراتيجية إفصاح عن تلك المعلومات للأطراف الخارجية التي ينقصها الكثير من الخبرة والإلمام بمجريات الأحداث داخل الشركات، التي إما أن يكونوا فيها مساهمين أو مستثمرين أو دائنين أو غير ذلك. كما ينبغي لهذه الإستراتيجية أن توازن بين الشفافية والإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المادية للشركة في الوقت الملائم من ناحية، والسرية التي تتطلب حماية المعلومات التي يجب الا تتاح للجميع من ناحية أخرى. حيث أن الحفاظ على هذا التوازن هو الرافد الرئيس للحاكمية المؤسسية الجيدة داخل الشركة.

إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضوع خلاف كبير، يعتمد على ما إذا كانت ممارستها مبررة أخلاقيا أم لا، أي هل تقصد الإدارة من ذلك التحسين الجوهري لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجياتها المستقبلية، أو للتضليل المتعمد للأطراف ذات العلاقة. وفى كل الأحوال فان الخداع ليس دائما لا أخلاقيا، لكنه بحاجة إلى تبرير، فعندما يتوفر بديل عن الخداع، لا يمكن أن نجد مبررا لممارسة الخداع. وكما يقول الفيلسوف **(BOK)** أن المشكلة مع الخداع أنه قد يحجب هدفا ما، أو يحذف أو يخفى بدائل مناسبة، ينجم عنها تقديرات خاطئة تلحق الضرر بالطرف الذي تم خداعه **(GAA & Dunmore, 2007).**

ويرى **الباحث** أن ما يميز إدارة الأرباح عن غيرها من الممارسات مثل (تمهيد الدخل، وتنظيف القوائم المالية، وغيرها)، أنها تتم في السر عادة، أي أنه ليس هناك إعلان عن الأرباح التى قد أديرت، وكذلك ليس هناك إفصاح عن الأساليب التي استخدمت، ولا عن القيمة التي تم تعديلها. وبالتالي نستنتج أن أدارة الأرباح ليست مبررة أخلاقيا، وذلك بسبب أنها تتم في السر، ولا يفصح عنها بأي شكل من الأشكال، الأمر الذي يؤدى إلى التضليل والخديعة، وقد يقول قائل بأن هناك تناقضاً بين الجزم التام بعدم وجود مبررات أخلاقية لإدارة الأرباح، وبين التسامح في إضفاء نوع من القانونية على بعض الممارسات التي قد يظن البعض بأنها ماهى الا أسلوب من أساليب إدارة الأرباح. ولكن هناك رأى مختلف للباحث حول ذلك التناقض، بأنه يرجح الرأي القائل بعدم وجود مبررات أخلاقية لإدارة الأرباح وخاصة اذا ما اقترنت بوجود تضليل وتعتيم على بعض الأحداث الاقتصادية الهامة والتي قد تضر كثيرا بمصالح مختلف الأطراف. أما بخصوص الممارسات التي لا تقترن ببعض التضليل أو الخداع، فهي تخرج عن الأساليب ذات العلاقة بإدارة الأرباح إلى اجتهادات شخصية من أجل التحسين فقط وليس إلحاق الضرر.

دوافع إدارة الأرباح

ان لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية، دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق بعض الأهداف المنشودة لتلك الممارسة. وهذا ينسحب تماما على ممارسة إدارة الأرباح، حيث تحدث هذه الممارسة عندما يكون لدى المديرين دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة. وبناء على ما سبق، فان الاعتراف بوجود ظاهرة إدارة الأرباح متفق عليه، ولكن هناك جدلاً حول الدوافع المتعلقة بهذه الظاهرة، والذي أدى بدوره إلى الخلط بين مايمكن اعتباره دافعاً أو أداءاً لممارسة أدارة الأرباح، والمثال على ذلك الخيارات المحاسبية (**Accounting Choices**) هل هي دافع أم أداء لممارسة إدارة الأرباح. من خلال الدراسات السابقة يمكننا استعراض بعض الدوافع التي توصلت إليها تلك الدراسات:

1. **الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم السوق المالي:**

ان الاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة في تقييم الأسهم، يمكن أن يولد دافعا أو حافزا للمديرين للتلاعب بالأرباح، وذلك محاولة منهم للتأثير على أداء سعر السهم في المدى القصير. ولقد أظهرت بعض الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح، أن الأرباح تستخدم لتتوافق مع توقعات المستثمرين والمحللين الماليين أو الإدارة (**Dechow et. al, 1996**).

2. **الدوافع التعاقدية**

تستخدم البيانات المحاسبية للمساعدة في رصد وتنظيم العقود بين الشركة والملاك المتعددين، حيث تنشأ عقود المكافآت الإدارية الصريحة والضمنية للملاءمة بين مصالح الإدارة (والمتمثلة في المكافآت أو الحوافز)، وبين أصحاب المصالح الآخرين . وهناك نوعان من العقود، هما عقود الإقراض أو الديون، وعقود المكافآت أو الحوافز للإدارة. والتي سيتم تناولهما بإيجاز على النحو التالي:

أولا: عقود الإقراض

تكتب عقود الاقتراض بطريقة محددة للحد من تصرفات الإدارة التي تفيد أصحاب المصالح في الشركة على حساب الدائنين. حيث يرى البعض بأن هذه العقود تولد حوافز لإدارة الأرباح بسبب تكلفتها المحتملة للجان التعويضات والدائنين في حالة عدم القيام بإدارة الأرباح (**Watts & Zimmerman , 1978**). كما يرى البعض الأخر بأن هناك دليلاً على الأثر الواضح الذي تتركه إدارة الأرباح على توزيع الموارد وذلك لأغراض عقود الإقراض (**Sweeney, 1994**).

ثانيا: عقود مكافآت الإدارة

لقد تناولت العديد من الدراسات، عقود التعويضات أو المكافآت لمعرفة دوافع إدارة الأرباح عند المديرين. حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن مديري الأقسام في شركات كبيرة عالمية يؤجلون الدخل عندما لا يتحقق هدف الأرباح في برنامج مكافأتهم، وعندما يكونون مرشحين لأقصى المكافآت المتفق عليها وفق الخطة المحددة. (**Guidry et. al, 1999**). ويرى البعض الأخر بأن عقود المكافآت وعقود الإقراض تدفع بعض الشركات لإدارة أرباحها لكي تزيد من المكافآت، وتعمل على تحسين الوضع الوظيفي، بالإضافة إلى التخفيف من حدة المخالفات المحتملة لمواثيق الدين (**Healy & Wahlen 1999**).

3- الدوافع التنظيمية

لقد قامت بعض الدراسات باستطلاع تأثيرات شكلين من أشكال الدوافع التنظيمية على إدارة الأرباح، وهما التنظيم الخاص بالصناعة، والتنظيم الخاص بمكافحة الاحتكار.

- **التنظيم الصناعي**

لقد أبدى واضعو المعايير اهتمامهم بإدارة الأرباح للتحايل على التنظيم الصناعي، وقد كانت أغلب الدراسات على الشركات الأمريكية بمختلف أغراضها، حيث أشارت إلى خضوع جميع الصناعات عمليا لدرجة من التنظيم، وخضوع البعض الأخر إلى مراقبة تنظيمية ترتبط بالبيانات المالية بصورة صريحة (الأعمال المصرفية، وشركات التأمين، وقطاع الخدمات)، حيث تتطلب الأنظمة المصرفية من المصارف توفير متطلبات الملاءة المالية. كما تقضي نظم

التأمين بأن يستوفى المؤمنون شروطا تحقق الحد الأدنى من السلامة المالية. وفى المقابل فان المرافق الخدمية تخضع للتصنيف النظامي والذي يسمح لها بالحصول على عائد عادى فقط على أصولها المستثمرة. وبالتالي هناك تأكيد على أن مثل هذه الأنظمة تولد حوافز لإدارة قائمة الدخل ومتغيرات جدول الموازنة التي تهم المنظمين.

- **تنظيم مكافحة الاحتكار**

يمكن لأشكال التنظيم الأخرى أن توفر للشركات حوافز لإدارة الأرباح، حيث أثبتت بعض الدراسات أن الشركات المعرضة لاتهامها بقضايا الاحتكار(من منطلق مكافحة الاحتكار)، أو أي قضايا سياسية أخرى، لديها دوافع لإدارة أرباحها لكي تظهر أقل ربحية (**Watts & Zimmerman , 1978**).

أساليب إدارة الأرباح:

نتناول في الجزء التالي من هذا الفصل نماذج من التقنيات والأساليب الشائعة الاستخدام لإدارة الأرباح:

1- **محاسبة الاستحواذ (Acquisition Accounting)**

تم تعديل المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاما **(Generally Accepted Accounting Principles) (GAAP)** في يونيو **2001**، بحيث ألزمت الشركات باستخدام طريقة الشراء **(Purchase Method)** كطريقة وحيدة في محاسبة الاستحواذ، وتم إلغاء طريقة المصالح المشتركة **(Pooling of Interests).**

2- سوء استخدام الأهمية النسبية:

لقد عرفت الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية **(Financial accounting standards board) (FASB)** على النحو التالي: هي مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية، في ضوء الظروف المحيطة، الذي يمكن أن يؤدى إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف (**أرينز و لوبك، 2005. ص 322**).

3- ممارسات الاعتراف بالإيراد:

تخضع هذه الممارسات أيضا وبشكل كبير لحكم الإدارة، حيث أنه من الصعوبة بمكان على البائع التقرير عن توقيت اكتساب الإيراد، خاصة إذا كان على البائع أداء التزامات مؤجلة، أو عندما يحتفظ المشترى بحق إعادة البضاعة. الأمر الذي دفع بالعديد من المراقبين لمجتمع الأعمال إلى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي الثابت في العقد الماضي (عقد التسعينات)، دفع بالشركات وبشكل تدريجي إلى تبنى سياسات غير متحفظة بشأن الاعتراف بالإيراد **(Betty et. al, 2002).**

4- التلاعب بالدفاتر (Cooking The Books):

تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، أو ضمان معدل معين من المكافآت.

وفيما يلي بعض الأساليب التي يمكن للشركات استخدامها من أجل التلاعب بحساباتها، وتوليد أرباح (قد تكون وهمية أحيانا):

- **تعجيل الإيرادات**

هناك طريقتان لتعجيل الإيراد هما:

1. حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في نفس الفترة التي تم استلامها فيها، مع أنها تخص أكثر من سنة مالية.
2. أما الطريقة الأخرى فتعرف باسم (**Channel Stuffing**)، حيث يرسل الصانع هنا شحنة كبيرة للموزع في نهاية الربع الأخير من السنة، ويقيدها في خانة المبيعات بالرغم من أنها ليست مبيعات فعلية.

- **تأجيل المصروفات**

حيث تقوم بعض الشركات برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلا من استنزالها من دخل السنة التي حدثت فيها.

- **المصاريف غير المتكررة**

حيث يتم إدراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة، والذي يؤدى بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.

- **إيرادات أو مصروفات وهمية**

تقوم بعض الشركات بأدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية وذلك لغرض تضخيم الأرباح، أو لتقليل الخسائر، وربما لأسباب ضريبية معينة.

- **خطط التقاعد**

يمكن للشركات التي تعمل داخل الأسواق الذي ترتفع فيها الأسعار (**Bull Market**)، ان تحسن من إيراداتها عن طريق خفض مصاريف التقاعد، وخاصة اذا كانت الاستثمارات في الخطة تنمو بسرعة أكبر من توقعات الشركة.

- **بنود خارج جدول الميزانية**

تقوم بعض الشركات الأم بإدراج التزامات أو مصاريف معينة، في حسابات بعض فروعها، وذلك من أجل إخفائها عن بعض الأطراف ذوى العلاقة، باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة.

- **الإيجارات المصطنعة**

يمكن استخدام الإيجار المصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل، تدفع بموجبه الشركة مصاريف إيجار ثابتة سنويا، وبالتالي تتخلص الشركة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى، مستخدمة مصاريف الإيجار كبديل عنه (**Wayman, 2007**).

5. (Cookie Jar) :

تتميز المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بالاعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تحسب وتسجل بناءً على أحداث أو صفقات في السنة المالية الجارية وتترتب عليها التزامات سوف يتم دفعها مستقبلاً وتتطلب تقديرًا من الإدارة، إلا انه لا يمكن معرفة الأحداث المستقبلية على وجه الدقة واليقين في وقت التقدير فهناك شك في الغالب يحيط بعملية التقدير، وبعبارة أخرى ليس هناك تقدير صحيح وإنما هناك مجال لعدة تقديرات ممكنة، ومن هنا على الإدارة أن تختار تقديراً واحداً، وأن عملية الاختيار هذه تهيئ الفرصة لإدارة الأرباح. بحيث أنه عندما تختار الإدارة تقديراً في حده الأعلى لتقدير المصروفات المقبولة والممكنة، تكون النتيجة تسجيل مصروف أكبر في الفترة الحالية مما لو اختارت الحد الأدنى للتقدير، وبالتالي يكون من الممكن تسجيل مصروفات أقل في الفترة التالية وبهذا تخلق الإدارة ما يعرف بـ **(Cookie Jar reserve)** يمكن استخدامها لاحقاً لتعزيز الإيرادات.

ومن الأساليب المستخدمة في هذا المجال تكوين الاحتياطيات والمخصصات مثل تقدير مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير تكاليف الكفالة ومخصصات المعاش التقاعدي وتقدير نسبة الانجاز في العقود طويلة الأجل (**Kieso et. al, 2001**).

6. تنظيف القوائم المالية (Big Bath):

تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى عدة سنوات. بدلا عن الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، حيث ينتج عن ذلك تخفيض للدخل باجمالى المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى **(Big Bath)**، والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية. أما بخصوص الدافع من وراء ممارسة **(Big Bath)**، فهو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع الشركة التي أعلنت أرباحا سيئة في سنة ممارسة **(Big Bath)**، في حال ما أذا تبعها تحسن فعلى في السنوات اللاحقة(**Levitt, 1998**).

الدراسات السابقة Literature review

حظي قليلٌ من مجالات الأبحاث التطبيقية في المحاسبة باهتمام كالذي حصل عليه مجال البحث في إدارة الأرباح، وكثرت الدراسات التي حاولت رصد هذه الظاهرة وتحديد العوامل المؤثرة عليها، أملاً في تحديد الأدوات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة. وإذا نظرنا إلى المحاسبة كفن يحمل في طياته روح الإبداع، والذي يمكننا أن نطلق عليه ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية (**Creative Accounting**). بهذه الروح الفنية الإبداعية ومن خلال الفهم الكامل لطبيعة وسلوكيات سوق الأسهم والمتعاملين فيها، يستطيع المحاسب أن يصور القوائم المالية، محددا بذلك رقم الأرباح بناء على رغبة الإدارة، وبما يحقق لها بعض الأهداف المنشودة. قد يطلق البعض على العملية السابقة إدارة الأرباح (**Earnings Management**). **(أبوعجيلة، 2008)**، فالمحاسبة الإبداعية هي التمهيد المتعمد للتقلبات حول مستوى معين من الأرباح لكي يتم اعتبارها طبيعية بالنسبة للشركة.(**Barnea el, L. 1976**)، وتتضمن المحاسبة الإبداعية، الانتقاء المتكرر للمقاييس المحاسبية أو مبادئ التقرير بنمط معين والذي من شأنه أن يؤدى إلى الإعلان عن تدفق الدخل بتباينات أصغر بخلاف الاتجاه الذي ظهرت به.(**Copeland, 1968**)، أما إدارة الأرباح فتعرف على أنها محاولة من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المفصح عنها، أو للتلاعب بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة، مثل الاعتراف ببنود غير متكررة (تظهر لمرة واحدة)، وتأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض المصروفات أو الإيرادات، أو استخدام أساليب أخرى مصممة للتأثير على أرباح المدى القصير (**Michael el, L. 2007**). إذا فالحد الفاصل بين المحاسبة الإبداعية، وإدارة الأرباح هو مدى قانونية الأدوات المستخدمة.

إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضوع خلاف كبير، يعتمد على ما اذا كانت ممارستها مبررة أخلاقيا أم لا، أي هل تقصد الإدارة من ذلك التحسين الجوهري لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجياتها المستقبلية، أو للتظليل المتعمد للأطراف ذات العلاقة. وفي كل الأحوال فان الخداع ليس دائما لا أخلاقيا، لكنه بحاجة إلى تبرير، فعندما يتوفر بديل عن الخداع، لا يمكن أن نجد مبررا لممارسة الخداع. وكما يقول الفيلسوف (BOK) أن المشكلة مع الخداع أنه قد يحجب هدفا ما، أو يحذف أو يخفي بدائل مناسبة، ينجم عنها تقديرات خاطئة تلحق الضرر بالطرف الذي تم خداعه (**GAA & Dunmore, 2007**).

ومن هنا يمكننا الإشارة إلى أن **(Jones)** يعتبر من أوائل الذين كتبوا عن ظاهرة إدارة الأرباح، حيث وضع نموذجاً لرصد الظاهرة، ومن بعده توالت الدراسات في هذا المجال والتي تعتمد بطريقة أو بأخرى على هذا النموذج.

ومن هذه الدراسات، **دراسة(Biao, et, al, 2002)**، التي أجريت على عينة مكونة من **مائة وعشرة (110)** شركة، خلال سنوات الدراسة **(92 ، 94 ، 96)**، وقد تم استخدام نموذج **Jones 1991** لتحديد المستحقات الحالية من أجل تصنيف عينة الدراسة من حيث إدارتها للدخل. وتناولت هذه الدراسة دور مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية في إعاقة إدارة الأرباح لدعم نتيجة تقرير هيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية **(SEC)** ، والذي يقول بأن أعضاء اللجنة بحاجة إلى تطوير مالي. وقد تبين من نتائج الدراسة أن تركيبة الهيئة عموما ولجنة التدقيق تحديداً ترتبط باحتمال أن تنخرط الشركة في إدارة الأرباح، ويرتبط أعضاء الهيئة ولجنة التدقيق الذين لديهم خلفيات أو خبرات مالية أو مؤسسية مع الشركات التي لديها استحقاقات اختيارية اصغر، كما يرتبط تكرار اجتماعات الهيئة ولجنة التدقيق أيضاً بالمستويات المنخفضة للاستحقاقات الجارية الاختيارية، وعليه فقد استنتج الباحثان أن نشاط لجنة التدقيق والهيئة والخبرة المالية لأعضائها قد تكون عوامل هامة في تقييد نزعة المديرين نحو إدارة الأرباح.

ومن أسبانيا هدف الباحثون **(Oriole et. L, 2003)** إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات الأسبانية، لإدارة أرباحها. واشتملت عينة الدراسة على عدد خمس وثلاثون **(35)** شركة مدرجة بالسوق المالي الأسباني ضمن مؤشر **35 IBEX** ، وهى الأكبر بين أكثر من خمسمائة **(500)** شركة مسجلة بالسوق. حيث تم افتراض أن هذه الشركات لديها ضوابط حوكمة أكثر من غيرها من الشركات. وقد استخدمت بعض العوامل كمؤشرات ممكنة لممارسة إدارة الأرباح،

مثل التغيرات في المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى، وتقارير التدقيق المتعلقة بتلك الشركات خلال فترة الدراسة، ووجود تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية من غير المتضمنة في النظام الحالي، بالإضافة إلى وجود نتائج غير عادية ونتائج سنوات سابقة في حساب الأرباح والخسائر للسنة الحالية.

وقد توصل الباحثون إلى أن **20%** من عدد شركات العينة، إما تلقت تقارير متحفظة من قبل مدققيها، أو لديها تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية. وأن من أسباب إصدار تقارير متحفظة، قيام بعض الشركات ببعض الممارسات التي من شأنها أن توثر على أرقام الإيرادات الواردة في التقارير المالية، والتي تمثلت في تحميل بعض المصاريف على الاحتياطيات بدلا من تحميلها على حساب الربح والخسارة (إطفاء الشهرة، وإعادة التقييم)، وعدم الاحتفاظ بمخصصات واحتياطيات كافية، بالإضافة إلى تخفيض في الإيرادات نتيجة خسائر مستقبلية.

بعد هذه الدراسات التي حاولت الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح، تساءل الكثيرون عن دوافع الإدارة من وراء ذلك، وهل لحوافز الملكية (تمليك الأسهم) التي تمنح للمديرين دوراً في ذلك؟ فكانت دراسة (**Qiang & Terry, 2005**) التي أجريت الدراسة على الشركات الأمريكية التي توفرت بياناتها في السوق خلال فترة الدراسة من 1993 إلى 2000، وفحصت العلاقة بين حوافز الملكية للمديرين (تمليك الأسهم) وإدارة الأرباح، حيث افترضت الدراسة بأن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلاً للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وهذا ما يدفعهم إلى ممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم التي ستباع باستخدام التعويض المبني على الأسهم. خلصت الدراسة إلى:

أن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلاً للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وأنهم أكثر ميلاً لتقديم تقارير أرباح تتوافق مع أو تفوق تنبؤات المحللين.

أن حوافز حقوق الأسهم تؤدي إلى إدارة الأرباح، فالمديرين الذين يمتلكون حوافز ملكية عالية، ينتفعون من إدارة الأرباح بهدف رفع أسعار الأسهم وزيادة قيمة حصصهم (من الأسهم) لكي تباع في المستقبل.

وبحثاً عن الأدوات المستخدمة من قبل إدارة الشركات في إدارة الأرباح حاول **(Yoon et, L. 2006)** الكشف عن الوسائل المستخدمة من قبل الشركات الكورية لإدارة أرباحها، وقد استخدم الباحثون في هذه الدراسة نموذج التجزئة المنتظمة **(A Systematic Decomposition Model)**، لتقدير المستحقات غير الاختيارية من أجل اكتشاف إدارة الأرباح. حيث تم تقسيم الأرباح المحاسبية إلى تدفقات نقدية من التشغيل، ومستحقات إجمالية، ثم قسمت المستحقات الإجمالية إلى مستحقات اختيارية، ومستحقات غير اختيارية، ثم جزأت المستحقات الاختيارية إلى التغيرات في الأصول التشغيلية والالتزامات التشغيلية، وكذلك جزأت المستحقات غير الاختيارية إلى مصاريف غير نقدية، وأرباح غير نقدية. واشتمل مجتمع الدراسة على جميع الشركات الكورية المدرجة في السوق المالي الكوري ضمن مؤشر **KIS-FAS** ، حيث بلغ عدد مشاهداتها ثلاثة ألاف وثمانمائة وأربعة وستين **(3864)** مشاهدة، والتي تتوفر بياناتها المالية في قاعدة البيانات **(COMPUSTAT).** وقد استبعدت بعض الشركات من الدراسة بسبب بعض المعيقات مثل عدم توفر البيانات المالية لبعض تلك الشركات، وحداثة التسجيل لبعضها الأخر، بحيث استقرت المشاهدات على عدد ألفين وثمانمائة وخمسة وتسعين **(2895)** مشاهدة وذلك خلال الفترة من **1995الى2001.** ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة أن: هناك فرق واضح بين الوسائل المستخدمة فى إدارة الأرباح من قبل المنشآت ذات الدخل المتزايد، والمنشآت ذات الدخل المتناقص، ، حيث استخدمت المنشآت ذات الدخل المتزايد، الأرباح غير النقدية لأداره أرباحها، وفى مقابل ذلك استخدمت المنشآت ذات الدخل المتناقص، المصاريف غير النقدية (مصاريف الديون المعدومة، وخسائر تقادم الأصول) في إدارة أرباحها. وأن المنشآت تميل إلى استخدام المستحقات الاختيارية ولكن في نطاق محدود، وذلك بسبب أن المستحقات الاختيارية تستلزم تدفقات نقدية في السنوات التالية.

وفي الأردن قام (**أبوعجيلة، 2008**) برصد ظاهرة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية الأردنية، ثم بحث في دور خصائص جودة التدقيق في الحد من تلك الظاهرة، وقد توصل إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب التدقيق، ومدى ممارسة العميل لإدارة الأرباح، وكذلك فترة الاحتفاظ بالعميل حيث وجد أنه مع زيادة خدمة المدقق لدى العميل

فإنه سيحد بصورة معنوية من إدارته للأرباح، ونفس الشيء يقال بالنسبة للتخصص في صناعة العميل كإحدى خصائص جودة التدقيق.

مشكلة الدراسة:

لقد حاولت العديد من الدراسات تحديد مختلف العوامل المؤثرة في سلوك إدارة الأرباح من قبل المديرين، وذلك بسبب علاقتهم المباشرة بإعداد التقارير المالية، والتي تتيح لهم الفرصة للتأثير على أرقام الأرباح المفصح عنها في تلك التقارير بما يحقق أهدافهم الشخصية، مستندين في ذلك إلى أولا: المرونة المحاسبية المتاحة (من خلال تعدد الخيارات المسموح بها) في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، وثانياً: المرونة التشغيلية، من خلال التحكم ببعض القرارات التشغيلية من حيث الحجم والتوقيت، والذي يكون له كبير الأثر على نوعية المعلومات المحاسبية الموجهة للأطراف ذات العلاقة (المساهمون، والمستثمرون، والدائنون، وغيرهم). وتوصلت معظم تلك الدراسات إلى الكشف عن بعض العوامل المؤثرة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، بحيث يمكننا تقسيمها إلى عوامل داخلية مثل وجود حوكمة مؤسسية فعالة ، داخل الشركة **(Jean et. al, 2004)**، وعوامل خارجية مثل جودة التدقيق الخارجي، ووجود قوانين حماية المستثمرين **(Tendeloo, 2005).**

وتحاول في هذه الدراسة التحري عن هذه الظاهرة في البيئة الأردنية، من خلال التعرف على مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، ثم قياس مستوى الحوكمة المؤسسية في تلك الشركات، ومن ثم تأسيس علاقة بين مستوى الحوكمة المؤسسية التي تتمتع بها الشركة ومدى ممارستها لإدارة الأرباح.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان خلال العام **(2007)** أما عينة الدراسة، سوف تشتمل على جميع الشركات التي تحقق الشروط التالية:

- تتوفر لها كل البيانات اللازمة لأجراء اختبارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية.
- لا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.

فرضيات الدراسة

تبنى هذه الدراسة على ثلاث فرضيات رئيسة هي:

H_{01}: لا تمارس الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية إدارة الأرباح.

H_{02}: لا تتمتع الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية بمستوى جيد من الحوكمة المؤسسية.

H_{03}: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمستوى الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية في الحد من إدارة الأرباح.

نموذج الدراسة

يمكن بناء نموذج الدراسة، والذي يوضح العلاقة بين إدارة الأرباح والحوكمة المؤسسية كما يلي:

$$\left\| EM = \alpha \pm \beta\, CG + \ell \right\|$$

حيث أن:

EM: المتغير التابع (إدارة الأرباح) وهو متغير وهمي، يأخذ الرقم (1) اذا كانت الشركة ممارسة لأدارة الأرباح، ورقم (0) اذا لم تكن كذلك.

α : قيمة الثابت.

β : الميل للمتغيرات المستقلة الخمس.

CG : المتغير المستقل: الحوكمة المؤسسية Corporate governance

ℓ_i : الخطأ العشوائي.

أساليب فحص النموذج

أولا: قياس إدارة الأرباح

سيتم استخدام نموذج جونز المعدل **(Dechow, 1995)** لقياس إدارة الأرباح خلال فترة ست سنوات **(2001 – 2006)** وذلك لخمس وأربعين (45) شركة صناعية مساهمة عامة، وهو يقوم على أساس حساب المستحقات الاختيارية كدليل على قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح ويتم احتسابها وفقا للخطوات التالية:

1. قياس المستحقات الكلية والتي يمكن قياسها بطريقة التدفق النقدي التي تحتسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل التشغيلي، والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، من خلال النموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t} \quad \ldots\ldots (1)$$

حيث :

$TACC_{it}$= المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

ONI_{it} = صافي الربح التشغيلي للشركة i خلال الفترة (t).

OCF_{it} = التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة i خلال الفترة (t).

ثانياً: يتم تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة، وذلك وفقا للنموذج التالي:

$$TACC_{i,t}/A_{i,t-1}=\alpha_1(1/A_{i,t-1})+\alpha_2(\Delta REV_{i,t}-\Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1}+\alpha_3 PPE_{i,t}/A_{i,t-1}+E_{i,t} \ldots\ldots(2)$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t) .

$\Delta REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة (i) في الفترة (t) .

$\Delta REC_{i,t}$ = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) في الفترة (t) .

$PPE_{i,t}$ = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) في الفترة (t) .

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة (i) عند نهاية الفترة (t-1).

$E_{i,t}$ = الخطأ العشوائي.

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية ($NDACC_{i,t}$) لكل شركة من شركات العينة على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة أعلاه (α_1 و α_2 و α_3) من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \hat{a}_1 (1/A_{i,t-1}) + \hat{a}_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) /A_{i,t-1} + \hat{a}_3 PPE_{it}/A_{i,t-1} \ldots(3)$$

رابعاً: يتم احتساب المستحقات الاختيارية($DACC_{i,t}$) لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t} \quad \ldots\ldots(4)$$

خامسا: اذا زادت المستحقات الاختيارية عن متوسطها فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذا العام وتعطي متغيراً وهمياً (1) وإلا فإنها لم تقم بممارسة إدارة الأرباح وتعطي الرقم (0).

ثانيا: قياس الحوكمة المؤسسية

تم قياس مستوى الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية من خلال استبانه تم تطويرها لأغراض هذه الدراسة، وتكونت هذه الاستبانة من ستة وخمسين سؤالا، وشكلت في مجموعها مجموعة الأبعاد

التي تحدد مستوى الحوكمة المؤسسية (النظام والترتيب، الشفافية والإفصاح، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، العدالة، الوعي الاجتماعي) Klapper, Leora F, and Love, Inessa, 2002 ، وفي هذا الجزء تم استخدام مقياس ليكرت ذي الدرجات الخمس، وبإستخدام أسلوب إحصائي مناسب تم إعطاء نسبة مئوية لدرجة الحوكمة المؤسسية في كل شركة من شركات العينة.

عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول: عرض نتائج الدراسة

1. الإحصاء الوصفي:

بلغ عدد شركات العينة التي انطبقت عليها الشروط الخاصة باختيار عينة الدراسة، خمس وأربعين **(45)** شركة صناعية، وباجمالى مشاهدات سنوية قدرها مائتان وسبعين **(270)** مشاهدة، خلال فترة الدراسة من **2001-2006**، وكانت الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة كالتالي:

أولا: الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (إدارة الأرباح)

يعرض الجدول التالي تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة من **2001-2006.**

جدول رقم **(1)**

التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح

السنة	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2001	16	36%	29	64%	45	100%
2002	25	56%	20	44%	45	100%
2003	16	36%	29	64%	45	100%
2004	26	58%	19	42%	45	100%
2005	1	02%	44	98%	45	100%
2006	28	62%	17	38%	45	100%

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك تباين بين الشركات من حيث ممارسة إدارة الأرباح، حيث ظهر أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة **2006**، والذي بلغ ثماني وعشرين **(28)** شركة وبما نسبته **62%**. وفي المقابل كان أقل تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة 2005، والذي بلغ شركة واحدة وبما نسبته **2%**. ويعزو الباحث ذلك إلى أن سنة **2005** هي السنة الأولى التي تلت قيام هيئة الأوراق المالية بتحديث " تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة **2004**". وهو الذي انعكس بصورة ايجابية، في شكل امتناع الشركات محل الدراسة عن ممارسة إدارة الأرباح التزاما بمعايير الإفصاح التي تم إصدارها. ولكن وللأسف الشديد لم يستمر ذلك الالتزام خلال السنة التالية بل انعكس سلبا على ارتفاع نسبة الممارسة إلى الحد الذي فاق كل السنوات السابقة، والذي ربما يكون مرده إلى شعور بعض الشركات بأن عملية التزامها بمعايير الإفصاح ربما يترتب عليه بعض المشاكل التي سوف تنعكس سلبا على عرض الأوضاع المالية للشركة. بالإضافة إلى احتمالية تفطن الشركات إلى بعض الثغرات في قانون الإفصاح، ومن تم استغلالها في خدمة مصالح الشركة.

بالإضافة إلى ما سبق، فان الباحث يرى أن التفاوت الواضح في الدخل بين سنتي **2005** و **2006** ربما يكون ناتجا عن تقييم بعض الأصول بالقيمة العادلة، والذي انعكس على الدخل ولم ينعكس على قائمة التدفقات النقدية.

اختبار الفرضية الأولى

تختبر هذه الفرضية مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة من **2001-2006**، حيث أظهرت الإحصاءات الوصفية ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة. وعليه سيتم إجراء اختبار مدى معنوية الممارسة وذلك باستخدام اختبار ذات الحدين (**Binomial Test**) للفرضية الأولى والتي تنص على أنه: " **لا** تمارس الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية إدارة الأرباح.

جدول رقم (2)

نتائج اختبار (**Binomial Test**) للفرضية الأولى

	التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	المعنوية Sig
المجموعة الأولى	**شركات غير ممارسة**	**158**	**59%**	**0.000**
المجموعة الثانية	**شركات ممارسة**	**112**	**41%**	**0.000**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وبما نسبته **41%** ، وذلك بعدد مشاهدات بلغ مائة واثنتي عشر **(112)** مشاهدة من أصل مائتين وسبعين **(270)** مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة **59%** بعدد مشاهدات مائة وثمانية وخمسين **(158)** مشاهدة.

وبالنظر لمزايا هذا الاختبار من حيث انه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، فالقيمة المنخفضة للمعنوية تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الأفتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، والقيمة المعنوية (Sig) المنخفضة تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة. وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، أي أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة كل من:

(H0lland& Ramsay, 2003; Oriole et. al, 2003; Qiang & Terry, 2005;

ثالثاً: الإحصاء الوصفي لمستوى الحوكمة المؤسسية

يظهر الجدول التالي إحصاءً وصفياً لمستوى الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية:

جدول رقم (3)

الإحصاء الوصفي لمستوى الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية

المقياس	القيمة
Mean	**63%**
Median	**62%**
Maximum	**75%**
Minimum	**43%**
Std. Dev.	**0.064**
Skew ness	**-0.387**
Kurtosis	**3.741**
Jarque-Bera	**2.007**
Probability	**0.367**
t-statistic	**-12.16**
Probability	**0.000**

Observations	45

من الجدول السابق نرى أن الشركات الصناعية الأردنية تتمتع بمستوى عام جيد من الحوكمة المؤسسية يصل بالمتوسط إلى **63%** وقد كانت شركة البوتاس العربية من أفضل الشركات في تحقيقها لمتطلبات الحوكمة المؤسسية إذ بلغت نسبتها **75%**، بينما أقل الشركات تحقيقاً للحوكمة المؤسسية هي شركة أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية إذ حققت نسبة **43%** من الحاكمية المؤسسية. ولم يكن الانحراف المعياري كبيراً بين الشركات إذ تميزت جميع الشركات الصناعية الأردنية بمستويات متقاربة من الحوكمة المؤسسية. وبفحص مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي من خلال اختبار Jarque-Bera وجدنا أن إحصائية J-B = 2 واحتمالها يساوي Prob. = 0.367 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يعني أن مستويات الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية تقترب من توزيعها الطبيعي.

رابعاً: اختبار الفرضية الثانية

من أجل اختبار الفرضية الثانية والتي مفادها " أن الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان لا تفي بمتطلبات الحوكمة المؤسسية "، تم استخدام اختبار One Sample T-Test وهو من الاختبارات المعلمية التي تختبر توافر خاصية التوزيع الطبيعي في البيانات. حيث تم اختبار ما إذا كان متوسط الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية يقل بدلالة معنوية عن **75 %** ، حيث كانت الفرضية العدمية $[H_0 : \mu \leq 75\%]$. من هذا الاختبار ظهرت القيمة المطلقة لاختبار t-test وكما هي بالجدول السابق تساوي 12.2 وهي أكبر من قيمتها المجدولة، واحتمالها يساوي Prob. = 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة **5 %** مما يدفعنا لقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية، والتي مفادها أن الشركات الصناعية الأردنية تحقق متطلبات الحوكمة المؤسسية بمستوى**75 %.**

خامساً: اختبار الفرضية الثالثة

تدرس الفرضية الثالثة أثر الحوكمة المؤسسية في الحد من إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان، وتحقيقاً لذلك فقد تم التعبير عن إدارة الأرباح بالمتغيرات الوهمية Dummy Variable بحيث يعطى الرقم (1) إذا كانت الشركة ممارسة لإدارة الأرباح في العام 2006 وإذا لم تمارس تعطى الرقم (0)، وبما أن المتغير التابع (إدارة الأرباح) هو متغير وهمي لذا لا بد من استخدام اختبار (Binary Logit).

يظهر الجدول التالي اختباراً للفرضية الثالثة:

جدول رقم (4)

اختبار Binary Logit للفرضية الثالثة

Prob.	z-Statistic	Coefficient	المتغير التابع
0.014	-2.448	-1.296	إدارة الأرباح

- قيمة Z المجدولة عند مستوى ثقة 95% هي1.650
- تم اكتشاف وجود مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في النموذج Heteroskedasticity وتم معالجته باستخدام اختبار White

عند اختبار الفرضية العدمية بعدم وجود أثر لمستوى الحوكمة المؤسسية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، والتي يمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي: $[H_0 : \beta = 0]$ بحيث إذا كان الميل مساوياً للصفر بدلالة إحصائية. نتوقع ألا يكون هناك أثراً للحوكمة في الحد من إدارة الأرباح، ولكن بعد القيام بالاختبار السابق وجدَ أن قيمة الميل (β=-296-1.) وهي سالبة مما يشير إلى أن العلاقة بين إدارة الأرباح والحاكمية المؤسسية هي علاقة عكسية بحيث كلما ارتفعت

درجات الحوكمة المؤسسية في الشركة كلما أدى ذلك إلى الحد من إدارة الأرباح، وعند اختبار معنوية الميل وجد أن قيمة Z الإحصائية تساوي (2.448-) وهي أصغر من قيمتها المجدولة عند درجات ثقة 95% (1.65-) ، إذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها، أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة المؤسسية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات العينة. ويؤكد هذه النتيجة أن قيمة الدلالة Prob. = 0.014 وهي احتمال المنطقة الحرجة لـــ Z قد جاءت أقل من مستوى المعنوية **5%** وبالتالي لا يمكن قبول الفرضية العدمية.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

بناء على الخطوات السابقة فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة من **2001-2006** بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات والذي يظهر جليـــا فـــي سنتي **2005**، **2006** .
2. بالرغم من أن الشركات الصناعية الأردنية تحقق متطلبات الحوكمة المؤسسية بمســتوى عــام **% 75**، إلا أن هناك تفاوت كبير بين مختلف الشركات كل على حدة، من حيث تدنى نسب بعض الشركات التي قد تصل نسبة الحوكمة فيها إلى **43%** .
3. وجد أن العلاقة بين إدارة الأرباح والحوكمة المؤسسية هي علاقة عكسية، بحيث كلما زادت درجات الحوكمـــة المؤسسية في الشركة كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح.

ثانيا: التوصيات

1. التأكيد على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرون بشـــكل خـــاص، بآثـــار وانعكاســـات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية. ولا يتأتى ذلك إلا بتكاثف الجهـــود بـــين الجهـــات ذات العلاقة والمتمثلة في هيئة الأوراق المالية، وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والأكاديميين، والجامعات والمعاهـــد المتخصصة.
2. العمل على دعم كافة الجوانب المتعلقة بالحوكمة المؤسسية داخل الشركات الصناعية، عن طريق تفعيل مختلف العناصر المكونة لها، والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، ومنحهم الاستقلالية التي تساعدهم على القيام بالمهـــام المنوطة بهم.د

المراجـــــع

أولا: المراجع العربية

- البشير، محمد، 2003 ، " التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات"، **المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعيـــة مـــدققي الحسابات الأردنيين**، عمان.
- أبوعجيلة، عماد، (2008)، " **أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح** "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديميـــة العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان– الأردن.
- الهنيني، إيمان احمد، 2005 ،" تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عمان العربيـــة للدراســـات العليا، عمان–الأردن.

– مركز المشروعات الدولية الخاصة "دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة"
www.cipe-arabia.org.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Agrawal, Anup, & Chadha, Sahiba., 2004, " Corporate Governance and Accounting Scandels", **Working Paper**, www.paper.ssrn.com
- April Klein,2000, " Audit Committee, Board of Director Characteristics and Earnings Management", www.paper.ssrn.com
- Biao Xie, Wallace N. Davidson. And Peter J. Dadalt, 2002, **Working Paper**, www.paper.ssrn.com
- Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees(BRC) (1999), **Report and Recommendations of Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees**, NYSE/NASD, New York, NY/Washington, DC.
- Cattrysse, Jan., 2005, " Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor" , **www.ssrn.com.**
- Dechow, P.M., R. G. Saloan, and A. P. Sweeny, 1995, " **Detecting Earnings Management**". The Accounting Review, 70 (April): 193-225.
- Dechow, P.M., R. G. Saloan, and A. P. Sweeny, 1996, " **Causes and Consequences of Earnings Manipulation: An Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by The SEC**". Contemporary Accounting Research , Vol. 13 , pp. 1-36.
- Gaa, J. Dunmore, P. (2007). **"The Ethics of Earnings Management"** Chartered Accountants Journal.
- Guidry, F., A. Leone, and S. Rock. 1999. **"Earnings-based bonus plans and earnings management by business unit managers".** Journal of Accounting and Economics (January) 26: 113-142.
- Healy, P. and James M. Wahlen, (1999). "**A review of Earnings Management Literature and its Implication for Standard Setting",** Accounting Horizons: 365-383.
- Holland David and Alan Ramsay, (2003), " **"Do Australian companies manage earnings to meet simple earnings benchmarks?"** , Accounting and Finance, No.43 pp. 41-62.
- Levitt, A. (1998), “**The numbers game”,** speech delivered at the NYU Center for Law and Business, New York, NY, 28 September, available at: www.sec.gov .
- Jean Bedard, Sonda Marrakchi Chtourou, and Lucic Courteau, 2004, **" The Effect of Audit Committee expertise, aggressive earnings management",** Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 23, No. 2, pp. 13-35.
- Parfet, W, 2000. commentary: accounting subjectivity and earnings management: A preparer perspective, Accounting Horizons, Vol. 14, No.4, pp. 481-488
- **(Principles of Corporate Governance, 2004) ,**www.oecd.org.
- Qiang Cheng & Warfield Terry. (2005), " **Equity Incentives and Earnings Managemen**t", Accounting Review, Vol. 80, Issue 2, p 441-480 .

- Oriol, A., Jordi, P. and Ester, O, (2003). " **Earnings Management in Spain. Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange**". UPF Economics and Business Working Paper No. 677: www.ssrn.com .
- Schipper, K. 1989. Commentary: **Earnings management**. Accounting Horizons (December): 91 - 102.
- Sweeney, A., 1994, **" Debt-Covenant Violation and Mangers Accounting Responses"**, Journal of Accounting and Economics, pp. 281-308.
- Tendeloo Brenda Van. (2005), **"Earnings Management and Audit Quality in Europe: Evidence from the Private Client Segment Market**" Working Paper: http://ssrn.com/.
- Vishny, Robert W. and Shleifer, A., 1997, " A Survey of Corporate Governance", **Journal of Finance**, 52(2), pp. 737-783.
- Watts, R.L, and Zimmerman,, J. 1978, **" Towards a Positive Theory of The Determination of Accounting Standards**" The Accounting Review, Vol. 53, pp. 112-134.
- Yoon, S. Miller, G. Jiraporn, P. (2006), "**Earnings Management Vehicles for Korean Firms".** Journal of International Financial Management and Accounting.